المجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي
أية علاقة في ظل مرحلة التحول الديمقراطي؟

الاستاذ الدكتور: مالك شعباني، جامعة بسكرة، الجزائر

الاستاذة: كنزة عيشور، جامعة سطيف2، الجزائر

الملخص:

يهدف المقال الحالي إلى دراسة واحد من أهم الظواهر الاجتماعية المتعلقة بمفهومي: "المجتمع المدني والمواطنة"، حيث يحاول تقديم وصف وتحليل لمختلف أبعاد ثنائية: التقاطع والتعارض للعلاقة بينهما على الصعيد النظري والتطبيقي لاسيما خلال مرحلة التحول الديمقراطي للعالم العربي.

Abstract :

This paper studies one of the most important social phenomena associated with the concepts of 'civil society and citizenship'. It tries to describe and analyze the various convergences and divergences of their relationship on both theoretical and practical levels during the stage of democratic transformation in the Arab World.

مقدّمة:

تزايد الاهتمام في الوقت الراهن بدراسة موضوع المواطنة والمجتمع المدني، لاسيما في المجتمعات النامية التي شهدت ولا تزال تشهد مؤشرات تمهيدية في مجال التنمية الشاملة والتغيير الإستراتيجي، أفرزتها عملية التحول الديمقراطي في السياق الدولي، حيث تسعى القوانين والدساتير الدولية إلى تكريس نمطا جديدا من القيم الديمقراطية ذات التوجهات الليبرالية، في مواجهة نمط صلب مقاوم من منظومة القيم التقليدية، والتي تتعزز باستمرار في صورة انبثاق ذاتي متجدد للممارسات النمطية، التي تمتد لها جذور وتكون امتدادات ثقافية عميقة لتشكل مغاليق نافذة أمام مساعي وجهود هذا التحول. هنا تكمن أهمية تناول الموضوع من حيث معرفة الحدود الفاصلة بين دلالات المفهومين من جهة والعلاقة التي يتوجب توثيقها على نحو يمكن من إمكانية بلورة ثقافة المواطنة عمليا وإنزالها من سقف التقنين إلى حيز التطبيق لضمان مستقبل ديمقراطي محتمل.

أولا- المجتمع المدني: أسس الإنبثاق وفلسفة الإسقاط:

1. الأسس التاريخية لنشأة المفهوم:

يتقاطع مدلول المجتمع المدني مع مفهوم المواطنة وكلاهما يشكلان امتدادا وثيقا لمفهوم بل لكيان رسمي مهم وهو الدولة، حيث يصعب بحق تحليل كل مفهوم باعتباره ذرة متناهية الصغر في فضاء ممدود غير محدود يستوعب البعد التاريخي والثقافي والاجتماعي والجغرافي، وحتى الظروف البيئية والاقتصادية والدينية والأيديولوجية، وعليه فإن "الدارس الذي يحاول قراءة المفهوم عبر مراحله التاريخية المختلفة بدءا بالأمس البعيد والأمس القريب حتى اليوم؛ وسواء تمت قراءته ضمن الفضاء الغربي أو الفضاء العربي، فإنه يقف على حقيقة جلية ألا وهي ضرورة تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية، وضمن معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، كما أن قراءة المفهوم ليست محايدة، إذ لا توجد قراءة محايدة حتى لمفاهيم ذات طابع معرفي بحت"، فضلا عن مفاهيم تعبر عن واقع

معيش وعن صراع سياسي إيديولوجي شأن مفهوم (المجتمع المدني) فليس من الصدفة –إذن- أو يولي فلاسفة الأنوار المفهوم عناية خاصة [1].

وفيما يلي نتناول مدلول هذا المفهوم لدى بعض المفكرين:

- **توماس هوبز**: المجتمع المدني هو الغاية المتنافسة ومجتمع السوق والتنافس الأعمى على الربح وتحقيق المصلحة. وقد أسس هوبز نظريته بين الدولة والمجتمع المدني على أساس النظرة التجريبية التشاؤمية.
- **جون جاك روسو**: ربط روسو بين المجتمع المدني والملكية، وقال إننا نصل إلى المجتمع المدني من الحالة الطبيعية أو من المساواة إلى الملكية، وبهذا فإن تكون المجتمع المدني يرتبط بتكون الملكية الخاصة ونشوئها وتحديدا بتكون الملكية العقارية [2].
- **جورج فريديريك هيجل**: لقد بلور تصورا يمكن نعته بأنه دولتي، يظهر الدولة بمثابة الوسيلة والهدف في الوقت نفسه، فهي وسيلة تحقيق المجتمع المدني وهي هدف، لأن بلوغ الدولة يعني عقلنة الإنسان وخلق المواطن. ويؤكد أن كل القيمة التي يملكها الكائن البشري وكل ما لديه من حقيقة روحية لا يملكها إلا من خلال الدولة، التي هي الفكرة الإلهية كما توجد على الأرض [3].

وبعبارة أخرى أعطى **هيجل** صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة، فهو مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق ويفتقد أي إحساس بالوحدة، ويفتقر إلى أي غاية أخلاقية، ولا يتحقق لهذا المجتمع استقراره ولا وحدته إلا في وجود الدولة التي تخلع عليه طابعا أخلاقيا، وتوجهه نحو غاية أخلاقية محددة [4].

إن المجتمع المدني لدى **هيجل** إنما هو "حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية بقصد الانتقال من المجتمع التقليدي القائم على القرابة وروابط الدم إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية

أي المجتمع الحديث، ولهذا فالمجتمع المدني يختلف عن العائلة في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساسا للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي وإنما كجماعة أخلاقية استوعبت في داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم [5].

- **كارل ماركس**: ينظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وهو عنده يتطابق مع مفهوم البنية التحتية.. وهو مجال للصراع الطبقي [6].
- **انطونيوغرامشي**: ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فوظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيدولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه [7].

بما يعني أن المجتمع المدني هو "ميدان للهيمنة الثقافية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة [8].

يمثل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة. فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. انه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا [9].

بينما يجمع الكثير من المفكرين والمثقفين العرب على مفهوم المجتمع المدني عقب انعقاد ندوة "مركز دراسات الوحدة العربية 1992" على أن المجتمع المدني هو: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الإجماعي لتحقيق التنمية [10].

إذن ومما سبق، فالمجتمع المدني كمفهوم وكواقع وكممارسة مرتبط بالمواطنة، وكلاهما مرهون بالظروف التاريخية لمحيط النشأة في أوروبا خلال فترة تاريخية بعينها عكست أوضاعا وخصوصيات، أفضت بها إلى اتخاذ منحى مغاير في تطوير ذاتها في محاولة للتكيف مع متطلبات الحياة، والسعي نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي. وهذا يحيلنا إلى إدراك قيمة العناصر الثلاثة المشكلة للب الموضوع وهي: النظام الاقتصادي (الرأسمالي) والنظام السياسي (الديمقراطي)، تكامل دور المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ثم انبثاق المواطنة كثقافة وقبله كوعي سياسي واجتماعي.

وباستقراء التاريخ الغربي كما بدا من بعض تم عرضه سابقا نقف على أهمية إدراك مفهوم الدولة في ارتباطاتها بالمساءلة الدينية والاقتصادية، وتحديد دورها ووظائفها، منه علاقتها بالمجتمع المدني، فإذا كانت قد توثقت علاقتها بخدمة تعاليم الكنسية في البداية من خلال التأسيس للعدالة الاجتماعية وفق الرؤية الدينية وبحسب الخصوصية الظرفية للمرحلة؛ فإن حاجتها للاقتصاد تعد ملازمة ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال، لذا بلورت البعد الأحادي الذي حافظ على استدامة انصهاره مع مفهوم الدولة الحديثة.

2. خصائص المجتمع المدني:

تختلف المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تقدما وتخلفا، ومن ثم فاعلية. واحد من معايير ذلك درجة مؤسستها. إن درجة مؤسسة أي نسق سياقي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام.

القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذا كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف هي:

- **التكيف الزمني:** يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسستها؛
- **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى. ازدادت درجة مؤسسيها، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي. فسرعة التحول الاجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.
- **التكيف الوظيفي:** يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة [(11)].

استقلالية مؤسسات المجتمع المدني: في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية: وهذا يعني أن للأفراد قدرة على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة فيقل اعتمادهم

عليها وتقل إمكانية استتباعهم من قبل السلطة. فهذه المؤسسات تقوم بدور وسيط بين الدولة والمواطن حيث تتعامل مع المواطن على أنه ينتمي إلى جماعة وتوفر له أكبر قدر من الحماية [12].

- **التعقد:** يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى. كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها، حين تفتقد أي هدف من أهدافها بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد.
- **التجانس:** يقصد به عدم وجود مراعاة داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سلمية، كان هذا دليل على تطور المؤسسة، والعكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان هذا دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلب لا تباين فيه، تمثل هذا تشكيل ميت. وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته حيث تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات.

وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أساس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى

المجتمع المدني وفئاته، أُعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح [13].

3. المجتمع المدني، المواطنة وفلسفة النظام الديمقراطي الحديث:

يرتبط مفهوم المجتمع المدني ارتباطا عضويا بالنظام الديمقراطي، حيث ظهر بجلاء ضمن ظروف تأسيسية كان للنظام الغربي فيها قبضة اليد من حديد أثناء تجربته الفريدة والتاريخية في التحول من المجتمع التقليدي "القائم على فلسفة النظام الإقطاعي" إلى المجتمع الحديث القائم على "فلسفة النظام الرأسمالي-الليبرالي". حيث ارتبط في نشأته وتطوره "بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبر في ذلك الوقت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وبين حاجته إلى الأمن والنظام [14].

وقد يحق التساؤل لدى البعض عن جدوى الربط بين مفهوم المجتمع المدني والليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي؟ حيث تكون الإجابة المقررة من الدارسين للموضوع: "ذلك إننا نؤمن أن الليبرالية هي التي تمثل الحل الوسط والموفق بين النظام والحرية، وهكذا نصل إلى بيت القصيد، وهو أن مفهوم المجتمع المدني-في نظرنا- مفهوم سياسي بالدرجة الأولى، ومن هنا ارتبط بمفاهيم الوطن، والدولة والليبرالية والديمقراطية، فلا يمكن أن تنشأ مثلا تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني، كما لا يمكن أن نتصور مجتمعا مدنيا متقدما في ظل حكم مطلق إستبدادي [15].

تاريخيا؛ وبين البزوغ إلى التداول تارة والتقهقر والتواري عن الاهتمام تارة أخرى بفعل عوامل وظروف (كالحرب الباردة مثلا)، "شهد العالم...حوارا ساخنا حول الديمقراطية وضروراتها للإنسان، ساهم في إرساء مضامين حديثة للمجتمع المدني، أدت إلى بروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، التي تشكل في مجموعها القواعد الأساسية التي يستند إليها مفهوم المجتمع المدني، وكان لهذا الحوار أسبابه [16]:

- انهيار النموذج الإشتراكي في الإتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.
- ظهر المشروع الليبرالي بمظهر المنتصر الوحيد في العالم الغربي.
- التهميش الذي أصاب دول العالم الثالث أو دول الجنوب.
- بروز ظاهرة العولمة.

إن مفهوم المجتمع المدني شديد الارتباط بالتحديث والديمقراطية واقتصاد السوق، كشروط سياسية وثقافية لنجاحه، ومن هنا جاءت أبعاده ومقوماته النظرية التي صاغها الفكر العربي البورجوازي من قضية القيم التقليدية والإنمائية والأثرية والقبلية والطائفية الجهوية والشخصية، والحكم الاستبدادي المطلق ومكرسة لقيم التسامح والمساواة وحق الاختلاف والمواطنة والإدارة السلمية للصراعات والمصالح المتعارضة.

ولهذا فإن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطي علاقة فردية، فلكلاهما نفس الأسس والمعايير...فالدور الحقيقي للمجتمع المدني سواء كان نشاطه رعوي (خدمي) أو تنموي أو دفاعي يتوقف على طبيعته من حيث مدى استقلاليته الداخلية وحسن تنظيمه وكفاءته المحاسبية والشفافية من جهة، وعلى طبيعة البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التي يعمل ضمنها من جهة أخرى. أي حد يؤمن المجتمع ككل بأهمية أن يشترك المواطنون في إدارة شؤون بلادهم من خلال الآليات الديمقراطية واحترام القوانين [17].

وجديرا بالتأكيد أن الدستور الديمقراطي دستور مختلف عن دساتير المنحة، من حيث أنه يجب أن يرتكز على خمسة مبادئ ديمقراطية هي [18]:

- ✓ لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، والشعب مصدر السلطات.
- ✓ سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.
- ✓ عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

- ✓ ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا ومجتمعيا، من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع على الحريات العامة وحقوق الإنسان.
- ✓ تداول السلطة سلميا بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة وحرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحد من الفساد والإفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

وفيما يخص انبثاق مصطلح المجتمع المدني في المجال التداولي العربي فيرجعه **علي الكنز** إلى أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق فيقول:" إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير ظهرت في المناقشات في أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق، وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أوساط البورجوازية الليبرالية، ولم يتوسع هذا النقاش في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة"، والسبب في ذلك يعود إلى كون قضايا المجتمع المدني كانت قضايا ثانوية إذا قورنت بقضية الاستقلال الوطني [(19)].

وهنا وجب التوضيح؛ أن "المواطنة والمواطن في العربية من الوطن: المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله" حسب لسان العرب. ومن هذا المعنى أخذ مفهوم الوطنية الذي دخل أيضا إلى اللغة العربية في معمعان ترجمة التراث الغربي الحديث [(20)].

والمجتمع المدني من وجهة نظر محمد **عابد الجابري**هو: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، أنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات" [(21)].

وفي الصدد ذاته نجد **برهان غليون** في معرض دعوته لمبدأ المواطنة يقول: "إن فكرة المواطنة كتحالف وتضامن بين ناس أحرار، بل ما تعنيه هذه الكلمة من

معنى، أي بين ناس متساوين في القرار والدور والمكانة، من رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنيتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية بصرف النظر عن درجة إيمانهم، التي لا يمكن قياسها وقدرتهم على استلهام المبادئ والتفسيرات الدينية، وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد" ويشير إلى أن الصراع مع الكنيسة في أوروبا هو الذي أسس "الاجتماع المدني على قاعدة المواطنة والوطنية"[22].

ثانيا- المواطنة، المعنى ومقومات الانبثاق:

1. في معنى المواطنة:

المواطنة في الأصل مفهوم يوناني يعني الحياة في المدينة ، حياة حرة تكون للفرد فيها حقوق مثل الحق في الجنسية وحق الإسهام في وضع القوانين والانتخابات والمشاركة في وضع السياسات العامة، يتلازم مع هذه الحقوق القيام بعدة مسؤوليات منها دفع الضرائب، والخدمة العسكرية وفق ما تقتضيه القوانين .بهذا تكون المواطنة دالة على علاقة مخصوصة بين الفرد والدولة التي يحمل جنسيتها لتسيير الشأن العام [23].

وإذا ألقينا نظرة على مدى اتفاق الباحثين العرب تجاه فهم مصطلح المواطنة ودقته في اللغة العربية للتعبير عن مصطلح Citizenship في دائرة الحضارة الغربية؛ فإننا نجد فرقا بين من يؤصل "المصطلح العربي" ويوظفه ليجعله معبرا خير تعبير عن مفهوم المواطنة في العصر الحديث، وبين من يعتقد أن الترجمة العربية تثير إشكاليات، ويقول أن أول رجاء: "هو أن نضع جانبا المعنى اللغوي العربي التقليدي" لأن "أولى الإشكاليات تكمن في الأصل اللغوي للكلمة، فالمواطنة والمواطن في العربية من الوطن: المنزل، تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله" حسب ابن منظور في لسان العرب. ومن هذا المعنى "أخذ مفهوم الوطنية الذي دخل أيضا...إلى اللغة العربية في معمعان ترجمة التراث الغربي الحديث [24].كما أشرنا سابقا.

والمواطنة : هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته وتتميز بنوع من الولاء للبلاد ووحدتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية ... ويشير **الحبيب** إلى مستويات الشعور بالمواطنة والتي تتمثل في شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين أفراد جماعته، وشعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر الزمن شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة وأن مستقبله يرتبط بمستقبل الجماعة ، وأخيرا اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد والذي يتمثل بالمواطنة ، وبذلك فإن المواطنة تستوعب وجود كافة العلاقات بين الفرد والمجتمع وأنها تعتمد على تحقيق الكفاءة الاجتماعية والسياسية [25].

والمواطنة ليست التعلق والتغني بحب الوطن الناتجة عن حب الإنسان لوطنه إنها تجسيد فعلي للوحدة الوطنية، من خلال الوحدة السياسية والثقافية، ونشر التسامح ونبذ جميع أنواع التفرقة العنصرية، والتمييز أي كان أساسه والمواطنة تعني بناء مجتمع مدني حقيقي ينتمي له كل المواطنين برغبتهم وتراعى فيه حقوق الإنسان [26].

فحسب مجدي عشم [27] تعني المواطنة: "مجموع المبادئ التي تنظم علاقات الناس أفرادا وجماعات ضمن الحياة العامة لبلد معين...وما يترتب على هذا التنظيم لتجعله ديمقراطيا، أو عكس ذلك ديكتاتوريا عنصريا... ويرى أنه لابد أن يحلل الآلية التي يتبعها مجتمع ما في إفراز هذه المبادئ والتي تستدعي بالضرورة مراعاة تطبيق ثلاثة مبادئ أساسية في كل نظام يريد لنفسه أن يسمى ديمقراطيا:

- ✓ **مبدأ المساواة بين المواطنين**: في جميع الحقوق والتي تكفل تكافؤ الفرص بشكل متساوي لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين والعرق وكذا حق كل فرد في المطالبة بهذه الحقوق.
- ✓ **مبدأ المشاركة**: والذي يؤكد على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع بشكل حقيقي في صنع القرار وتأصيل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بمعنى التأكيد على الدور الفاعل للفرد في المجتمع.

- ✓ **مبدأ المساءلة:** والتي تكفل لكل فرد حقه في مسألة رموز السلطة (على المستويات المختلفة) عن حدود مسؤوليتهم وبالتالي تفعيل منهجيات وأساليب التعبير النقدي الحر لكل فرد.

يمكن أن نخلص مما سبق إلى أن مصطلح المواطنة ينطوي على دلالات متعددة وكثيرة لعل أبرزها: حالة الانتماء والولاء للوطن والمشاركة الفعالية بالالتزام بكافة الواجبات وأداء كافة الأدوار، حيث أن درجة ومستوى المواطنة مرتبطة بمدى الشعور بهذا الانتماء، اعتبار كون الانتماء هو الارتباط الوثيق بالوطن، وبتعبير آخر المواطنة هي أن تعطي للوطن بقدر ما تأخذ منه. فهي استشعار المسؤولية وتحمل الأمانة، والقيام بكل ما يتطلبه الصالح العام من أجل حفظ الكرامة الإنسانية، واستقرار وتقدم المجتمع وتفعيل المشاركة. كما أنها ترتبط عضويا بزخم كبير من مفاهيم إجرائية متنوعة وحديثة ومتجددة، وبتجدد وتطور الحياة العامة ومنه المواطنة التنظيمية والتسويقية، والمواطنة السياسية والمواطنة الثقافية وغيرها.

2. المواطنة، ظروف النشأة والمقومات:

ظروف النشأة: إن أسس الإنصاف والعدالة والمساواة والحرية في الأرض إنما استمدت من الأديان والشرائع؛ انبثقت عنها الحضارات القديمة (الإغريقية ثم الرومانية) [(28)].

من خلال فتح المجال لتطور الفكر السياسي في كليهما...لقد أضفى التطور السياسي الذي حدث في العالم ابتداءً من ق 300 إلى 1300 بعد الميلاد إلى إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة وعلى أساسه تدريجيا بروز الدولة الحديثة،وتطور نظم الحكم إلى نظم حكم ديمقراطية والمعنى أن مبدأ المواطنة تطور بظهور التجارب الديمقراطية خلال الحضارتين الإغريقية والرومانية، ثم انكفأ المفهوم خلال العصور الوسطى في أوروبا المظلمة، بسبب التوجه إلى تبني نظام الحكم المطلق غير المقيد، لكن ما أن انجلى ظلام العصور الوسطى وظهور بوادر الصحوة الفكرية والاجتماعية والتنموية، التي أفرزت النهضة في القرن الخامس عشر حتى عاد

المفهوم للبروز بقوة مجددا في مقولات مفكرو التنوير، وللتجسيد عمليا بفضل الثورة الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر. لكن في هذه المرحلة .
الحديثة أخذ المفهوم تغيرا في الشكل والمحتوى من حيث طبيعة الأسس الفلسفية التي أضحى يستند إلى في عصر أهم ما ميزه هو "تحكيم العقل الرشيد بعد تأليهه".توج ب" ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره، نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني. كما استفاد من مبادئ الإسلام ومن جهد العرب في نقل الفكر السياسي الإغريقي والمحافظة عليه ربما أكثر مما استفاد المسلمون.

كما تأثر الفكر القانوني في أوروبا أيضا بمبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية على الجميع ومساواة الجميع أمام القضاء من حيث المبدأ، وبدور الفقه الإسلامي في تقنين الأحكام ويمكن تلخيص ميراث الثورة الفرنسية [29].

في ثلاث كلمات: الحرية والمساواة والإخاء... يذكر الخطباء السياسيون كلمة الحرية من وقت إلى آخر في خطبهم، وقد عدّلوا عن ذكر كلمة الإخاء، لدعوتهم اليوم إلى تطاحن الطبقات، لا إلى التوفيق بينها، وما وجد حقد يفرق بين طبقات الأمة وأحزابها السياسية مثل الحقد الذي ينفثون سمومه، وبينما يتزعزع مبدأ الحرية ويتقلص مبدأ الإخاء نرى مبدأ المساواة ينمو....فمبدأ المساواة هو ميراث الثورة الفرنسية الصحيح، وليس الاحتياج الحاضر إلى المساواة أما القانون وفي المناصب والأموال إلا طور الاشتراكية، أي طور الديمقراطية الأخير.

إذ بلورت تأثير وفعالية الفكرة التنويرية لفلاسفة التنوير (30) كان لهم صدى فكري وعملي كبيرين: "إننا بالاستدلال العقلي نحصل على المعايير الحقوقية والأخلاقية، انطلاقا من الحق الطبيعي الإنساني على خلاف الحق الإقطاعي المستمد من قيم دينية غير قابلة للتدليل"، (تكمن أهميتها في تأكيدها على أن تحرر الإنسان موكول إلى الإنسان نفسه، وأن التاريخ يحمل اتجاها نحو التقدم، وأن هذا التقدم انطوى على إخفاقات تؤلف جزءا من مسيرته). من هؤلاء نذكر [31]. على سبيل المثال:

- توماس هوبز (1588-1679)، "المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة"؛
- ✓ جون لوك (1632-1704)، "المجتمع المدني هو المجتمع الضامن الحقوق المتساوية لكل الأفراد"؛
- ✓ جون جاك روسو"العقد الإجتماعي(1712-1778)،المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة"؛
- ✓ كوندرسيه (32) (1742-1794) أول من قال بنظرية خطية للتقدم؛
- ✓ ويبدي هردر الألماني (1744-1803): مسار التقدم الإنساني من الفوضى إلى الإنسجام محفوف بالتناقضات
- ✓ جورج فريديريك هيجل: يبين كيف أن الوضع(أو المؤسسة) يكون في البداية مناسبا وصحيحا ومشجعا على التقدم ويغدو فيما بعد معيقا وضارا.
- ✓ ادم سميث (1723-1790) "ثروة الأمم"
- ✓ دافيد ريكاردو(1772-1817) مع سميث دراسة علاقة الإنتاج الرأسمالي وسعيا إلى اكتشاف القوانين الاقتصادية في عملية الإنتاج وأسسا السياسة الاقتصادية الليبرالية القائمة على المنافسة الحرة حيث تفعل القوانين فعلها دون تدخل الدولة.

وبهذا فإن مفهوم المواطنة تأسس تاريخيا في ضوء مجموعة من العوامل الظرفية الداخلية والخارجية لأوروبا.

المقومات: تقتضي المواطنة كثقافة وسلوك شروطا ومقومات أساسية وظروفا ملائمة على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية والفكرية وغيرها، وتطرح الدراسة الحديثة حول مقومات المواطنة رؤية تتلخص فيما يلي [33]:

- المواطنة؛ تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين، يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع

- من أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء ... وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد...
- كما أن الحد الأدنى المتفق عليه لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في مجرد شرطين أساسيين:
- زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع.

اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى ومقيمين على أرض الدولة وليس وطن آخر غيرها مواطنين متساويين، في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية قانونية متساوية، كما تتوافر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة [34].

إن تمثل هذا الشعب لهذه الثقافة فكرا وسلوكا، لا ريب أنه يعبد الطريق نحو تحقيق مستويات عالية من التنمية الذاتية، التي ترتكز إلى معايير الجودة الشاملة في جميع المجالات، لاسيما التربوية التعليمية والتنموية و الخدماتية، انطلاقا من تكريس وتجسيد والعمل بالقاعدة الرباعية "المراقبة، المتابعة، المحاسبة ثم المعاقبة"، هكذا تتعزز رقابة القاعدة الشعبية للقمة الممثلة للسلطة، عبر القنوات القانونية التي يكفلها النظام الديمقراطي، من حريات الإعلام والتعبير والشفافية والتمثيل والانتخاب والمشاركة الكاملة في الحياة العامة وكل ما يتعلق بالمصالح المشتركة للمواطنين.

ثالثا: المجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي، حدود التقاطع وبوادر التعارض:

هناك من يذهب إلى الاعتقاد أنّ الدولة العربية خلق أجنبي، أي من صنع إرادة أجنبية، وقد غرست بناها في معظم الأقطار العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي، وبالتالي فإن الدولة العربية نشأت بعيدا عن كل واقع موضوعي، لتوجد كزرع بلا جذور. فتحت التبعية الأوروبية تم تأسيس الدولة العربية بعد الحرب العالمية الأولى...إن الاستعمار قد أثر في طبيعة النظم السياسية لمعظم الدول العربية التي خضعت له خصوصا لجهة خلق أجهزة مدنية وعسكرية حديثة، هذا فضلا عن تأثيره في هوية النخبة الحاكمة [35].

حينما نعالج موضوعا كهذا، ونحاول قياس مؤشرات مدى تبلوره، بوصفه تتويجا للتحول نحو اعتناق النظام الديمقراطي على جميع الأصعدة، ولو بدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر؛ فإننا نجد أنفسنا بصدد الحديث عن المعوقات والمعيقات ودورها في مقاومة التجديد أو التغيير الطارئ في أنظمة الحياة، المترسخة في العقليات والتي تمتد جذورها النفسية والثقافية والاجتماعية إلى معتقدات تتصف بالمطلقة والثابتة وهي التي غير قابلة للتكييف أو التعديل أو التنازل عن بعضها أو جزئية فيها (كحال الإسلام بوصفه نظام حياة متكامل لا يمكن بتر أجزائه واقتطاع بعض منه بأي حال من الأحوال).

إذ أن معظم البلاد العربية والإسلامية خضعت للاستعمار الأجنبي لعقود عدة، عانت منه الأمرين، من السلب والنهب، والتفقير والتجهيل، والتمزيق والتفريق، كان لهذه الممارسات انعكاساتها السلبية الكثيرة وأبعادها الخطيرة (النفسية والاجتماعية والعقائدية واللغوية والثقافية والوطنية أي على الهوية على المدى البعيد) على واقع التنمية المحلية حتى بعد حصولها على الاستقلال. وما أن أفاقت من صدمة محاولة الوقوف مجددا لتحقيق بعض الخطى في مجال التنمية المحلية، بالقضاء على بعض مخلفات الاستعمار السلبية، إلا وقد وجدت أغلبها نفسها ضحية مساومات مبهمة بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة، فانقسمت إلى شقين أحدهما اشتراكي وثانيهما رأسمالي (بينما تموقع

بعضها الآخر ضمن حركة عدم الانحياز شكليا)، ثم ما لبثت الظروف أن تغيرت وانسحب النظام الليبرالي على كافة الأنظمة السياسية لدول العالم، نتيجة لأسباب تم ذكرها آنفا (*)،ففاقت على وقع ضرورة الاستجابة للتغيرات الدولية في العصر الحديث والتحول نحو اعتناق النظام الرأسمالي بكل عناصره ومتطلباته ومحسناته، ومنه مبدأ المواطنة، والحرية والمساواة والمشاركة، ضمن وعاء المجتمع المدني. وهنا كان لا بد على البلدان التابعة أن تشق طريقها كل حسب ظروفه وخصوصياته، وتجربته الخاصة، نحو قطع أشواط بغية تطبيق الديمقراطية في إطار ما تفرضه ظاهرة العولمة وتأثيراتها ذات الأبعاد المختلفة.

وبما أن المجتمع الحديث أهم ما يميزه وجود مجتمع سياسي ومجتمع مدني، وأن التفاعل بينهما يحتاج إلى تقنين القنوات الموصلة، فإن هناك من يعتقد: أن العلاقة وثيقة بين المشاركة السياسية ومفهوم المواطنة، حيث أن المواطنة مقرونة ومشروطة بقيام الفرد بدور سياسي، وإن شرف المواطنة يستحقه من يقوم بواجباته السياسية ومن ثم فإن المشاركة السياسية مسألة إجبارية، وليست اختيارية، ممارسة المواطن لحقه الانتخابي والإدلاء بصوته في الانتخابات، ومشاركته في الأنشطة السياسية شرط من شروط المواطنة: وطالما أن الأمر كذلك فما هي عناصر هذه الشراكة أي الأطراف الفاعلة فيها، والمحققة بمقتضى تفاعلاتهما مختلف الأهداف المرجوة؟ (36).

حقيقة نجد أن المجتمع المعاصر يتكون من مجموعة واسعة من التنظيمات الاجتماعية منها الرسمية والغير الرسمية والمتمثلة في: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية والمهنية والتنظيمات الطلابية و النسوية والجمعيات الخيرية وغيرها غير أن المشكلة الحقيقية التي تواجه البلدان العربية تكمن في التي لا تمارس النظام الديمقراطي فلغة الكم إذا لم ترافقه لغة النوع والكيف لا تعتبر معيارا للممارسة الديمقراطية في المجتمع.

فحسب الدراسة التي عرضها الباحث **محمد عبده الزغير** حول : منظمات المجتمع المدني عام 2005 (37).

لبعض الجوانب المرتبطة بالإطار السياسي الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني في كل دولة، معتمدا بذلك على ما جاء في التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي عام 2004.

حيث يتضح من القراءة العامة للمؤشرات السياسية من مجموع (15) دولة عربية هناك (7) دول نظامها السياسي جمهوري و(8) دول نظامها ملكي تشكل دول مجلس التعاون الخليجي الحجم الأكبر منها، ويلاحظ أن أغلب الدول نالت استقلالها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأن تجربة الانتخابات وممارسة التداول السلمي للسلطة لا تزال حديثة على هذه المجتمعات ، كما أن الأمية تحتل مؤشرات كبيرة في بعض الدول كالعراق 60%، واليمن 50%، والمغرب48 %، ومصر 43 % ،وتتفاوت في بقية الدول بين 30% في الجزائر، 9% في الأردن.

مما يعني أن قطاع واسع من سكان هذه الدول أمي، وبالتالي تنعكس هذه الحالة على الثقافة والمشاركة السياسية وتنتشر الظاهرة الحزبية في (8) دول، ولا تتواجد أحزابا لاعتراف أو السماح بالتشكيل في (7) دول أخرى، حيث تشترك دول مجلس التعاون الخليجي بهذه الظاهرة وكذلك ليبيا، رغم أن الكويت والبحرين تشهد حراكا سياسيا لتيارات وتكتلات سياسية نشطة وفعالة. ويوضح التوزيع العرقي والديانات التنوع الظاهر في بعض المجتمعات، والتي تشكل التعددية في سماتها.

إلا أنه يبرز أيضا وجود أقليات لا تعبر عن مصالحها ويتم إقصاءها في العملية السياسية ... وكثيرا ما تلجأ بعض دول الإقليم إلى فرض حالة الطوارئ التي تحد من ممارسة العديد من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين مما يجعل المواطنين يشكون في جدوى المشاركة السياسية، والذي ينعكس في انخفاض معدل حضور الناخبين في الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي ... أما على صعيد تنامي حركة حقوق الإنسان في الإقليم خلال النصف الأول من العقد الحالي ..... برزت تشكيلات عديدة لمنظمات حقوق الإنسان (غير الحكومية) في كل

من مصر، المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، سوريا، العراق، البحرين، اليمن، وتعد المنظمة العربية لحقوق الإنسان (مصر) الإطار الإقليمي الذي يتابع ويرصد واقع حقوق الإنسان في المنطقة، بينما يهتم المعهد العربي لحقوق الإنسان (تونس) ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مصر) بالجوانب التثقيفية والإعلامية والتدريب والتطوير المؤسسي للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان والطفل والمرأة، ونختص بالحديث على سبيل المثال عن البلدان العربية الآتية [38]:

- **الجزائـــر**: بعد حصولها على الاستقلال من فرنسا في العام 1962 إبان حرب قاسية في سبيل التحرير ، شهدت الجزائر في التسعينات نزاعا بين الدولة والمتمردين الإسلاميين. وتحد القوانين والتوجيهات المتعلقة بحالات الطوارئ من الحق الدستوري في التجمع. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلا أن عددا قليلا جدا يركز عمله على حقوق الإنسان أو التنمية. وتمنع منظمات المجتمع المدني في الجزائر من الاشتراك في النشاطات السياسية إلا بعد موافقة الحزب الحاكم، ولكن على الرغم من هذه القيود، يوجد في الجزائر عدد كبير من الجمعيات الخيرية العاملة مع المزارعين والشباب والنساء والاتحادات التجارية.
- **مصـــــر**: تتميز مصر بأحد مراكز الدراسات والبحوث الأكثر نشاطا في المنطقة فضلا عن الجمعيات المناضلة لحقوق المرأة والجمعيات الخيرية ولكن حالة الطوارئ الدائمة التي يصدق عليها مجلس الشعب باستمرار منذ أن أعلنها الرئيس حسني مبارك في العام 1981 تحد بشكل كبير من أنشطة الجمعيات. وقد زاد قانون الجمعيات المراجع في العام 2002، من ترهيب المنظمات غير الحكومية والمعارضة المصرية ومن القيود المفروضة على نشاط هذه المنظمات وعلى جمع التبرعات وسمح لوزارة الشؤون الاجتماعية. وليس للمحاكم بتفكيك أي جمعية تعتبرها تقوم بنشاطات غير قانونية ،كما ألزم الجمعيات المصرية كافة البالغ عددها 16000 بالتسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث رفضت طلبات بعض منظمات حقوق الإنسان المنشأة منذ وقت طويل.

ولا يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في النشاطات النقابية أو السياسية ويتوجب عليها خدمة "**المصلحة العامة**"، وأن تكون مسجلة وأن يكون لديها نظام داخلي. ولا ينبغي أن تشترك الجمعيات في النشاطات السياسية إلا إذا كانت مسجلة بصفتها أحزاب سياسية. وفي العام 2003، رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية طلبي تسجيل منظمتين بارزتين في مجال حقوق الإنسان.

- **تونس:** يعود تاريخ القانون الذي يرعى عمل الجمعيات في تونس إلى العام 1888. وقد ارتفع عدد المنظمات بشكل ملحوظ في الثمانينات وهي تغطي مجموعة واسعة من النشاطات الرياضية والعلمية والخدمات الاجتماعية، فضلا عن النشاطات النسائية والنشاطات الفنية والثقافية التي تعتبر الأكثر شيوعا، ويمنع القانون المنظمات غير الحكومية من ممارسة العمل السياسي كما ينبغي أن تكون مسجلة في وزارة الداخلية ويطلب من مؤسسي جمعية ما تقديم ميثاق الجمعية وقوانينها الداخلية إلى الوزارة من أجل الحصول على إيصال وتتطلب لقاءات المنظمات غير الحكومية العامة موافقة مسبقة من الوزارة. وفي السنوات الأخيرة، تعرض ناشطون في مجال حقوق الإنسان والمدافعون عنها وعائلاتهم إلى التضييق والتهديد والاعتقال المتكرر. وغالبا ما لا يسمح لهم بالسفر إلى خارج البلاد مما أدى إلى إقفال بعض الجمعيات ومراقبة مراسلاتها .

إن تحليلا عميقا وتحديقا مشخصا؛ يقودنا إلى إدراك الكثير من الحقائق، التي تفصح عن صعوبة استهلاك المواطنة كثقافة وكمنتج غربي الأصل، وأيضا الالتزام بتطبيق مبادئ الديمقراطية في البلاد العربية على النحو الذي يجب:

- الجذور النفسية والثقافية للتبعية السياسية، التي خلفها الاستعمار قبل رحيله عبر استراتيجيات لتوريث الأنظمة الاستبدادية، تحت مسمى "الكومبرادور" على حد تعبير الفريق الشاذلي، حيث أن إستراتيجيات المستعمر استهدفت الإبقاء على خدمة مصالحها بشكل متواصل غير معلن، عبر تغيير آليات وقنوات التنفيذ، عبر اتفاقيات وغيرها من الاستعمار العسكري إلى الاستعمار الاقتصادي من خلال تكريس التبعية الاقتصادية ومنه التبعية السياسية، ثم الاستعمار الثقافي في صورة

غزو ثقافي تحت مسمى التثاقف كعملية حضارية وعصرية، عبر مؤسسات الإعـلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية المتطورة، دون إغفـال التبعيـة التربويـة والثقافيـة عبر تصدير النماذج التعليمية كاملة إلى العالم الثالث عمومـا في صـورة إصـلاحات تربوية للأنظمة التعليمية العربية..

الأنظمة الشمولية والاستبدادية؛ والتي يبرز فيها دور المؤسسة العسكرية وانسحاب دورها ليستوعب التدخل في تسيير الشؤون الداخلية للدولة، ناهيك عن ضعف مؤسسات الدولية السياسية والعقابية وخضوعها (فيما يتعلق بالقرارات المصيرية) بشكل وبآخر لقيادات العسكر. "يقف الدارس لتقرير التنمية العربية لعام 2004(**)والصادر في مطلع 2005 عن الأمم المتحدة تحت عنوان: نحو الحرية في الوطن العربي" على حقيقة مؤلمة، حقيقة مرة تفيد أن العالم العربي يأتي في مقدمة المناطق الجغرافية التي تشكو شعوبها من كبت الحريات، واستبداد السلطة السياسية، بل بلغ الأمر إلى حد مقارنة بعض الأقطار العربية بآخر نموذج أسيوي ما يزال قائما، ويضرب به المثل على أساليب النظم الستالينية التي عانت من ويلاتها شعوب أوروبا الشرقية قبل سقوط جدار برلين" [(39)] ومن ثم فإن "مفهوم المواطنة لا ينجز في ظل أنظمة شمولية –استبدادية، لأن هذه الأنظمة ببنيتها الضيقة والخاصة، تحول مؤسسة الدولة إلى ملكية خاصة تمارس الإقصاء والتهميش، كما تمنح الامتيازات بمبررات دون مفهوم الوطن والمواطنة"[(40)].

أما في البلدان النامية بصفة عامة، والبلدان العربية بصفة خاصة، فقد استغلت السلطة القائمة في كثير من هذه البلدان طغيان القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة لتهميش المجتمع المدني، وإلجام الأصوات المنادية بالحريات والديمقراطية [(41)].

إن الخطر الكبير الذي تواجهه الدولة اليوم في جل الأقطار العربية يتمثل في محاولات النظم القائمة هنا وهناك تهميش الأحزاب السياسية المعارضة، وتهميش النقابات والمنظمات المهنية، وقوى المجتمع المدني، وأبعادها عن التشاور فيما يتصل بمستقبل البلاد والناس، إذ أن هذا الموقف يعني فتح الباب أمام

انتفاضات شعبية فوضوية لا قيادة لها، ولا تعرف السلطة مع من تتحاور عندما تندلع العواصف، وقد عاشت ذلك بلدان عربية وإفريقية، وكان الخاسر الأكبر الدولة والمجتمع معا، وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي بتعلات مختلفة (42).

- العقائد الدينية(المذاهب الإسلامية في العموم) ما يميز الإسلام كونه يمثل نظاما حياتيا كاملا وشاملا بحيث يستوعب كافة أوجه النشاطات الإنسانية، كالاقتصاد والسياسية والمعلم والمعرفة والثقافة والأسرة والبيئة كما ويمثل رسالة للمسلمين وللعالم بكافه أعضائه.

وهنا تكمن الصعوبة في تطبيق اللائكية بفصل الدين عن الدولة، والعلمانية بفصل الدين عن العلم والمعرفة، والليبرالية بفصل الدين عن الاقتصاد. هذه الحقيقة تطرح إشكالات ضخمة أولا: بالنسبة للمسلمين، لأنها تخدش إيمانهم بربهم وبعقيدتهم وهويتهم الدينية، وثانيا: بالنسبة للغرب الذي يستهدف القضاء على كل ما من شأنه أن يعيق مشروعه العولمي العالمي، ويجعله في مجابهة غير متكافئة مع العالم الإسلامي برمته، ولهذا فهو ينتهج شتى الطرق الملتوية ليعمل تدريجيا على التقليل من حضور التشريع الإسلامي وسيادته على دساتير وأنظمة البلدان الإسلامية نفسها.

الأمر الذي يعيه الجماهير والشعوب العربية بشكل جيد على الرغم من افتقادها لصلاحية اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بها، ما يعني وجود فجوة كبيرة وفراغ عظيم بين السلطة الحاكمة والقاعدة المحكومة، وزعزعة الثقة بين الطرفين لن يخدم مصالح أي طرف في النهاية، لأن القاعدة الساخطة والغاضبة والتي تستشعر الظلم والقهر سوف تكون على أكثر تقدير حاضنة لبذور العدوان والعنف عموما، وراعية لظاهرة الإرهاب على اختلاف مسمياتها خصوصا، والإرهاب هنا كمفهوم.

سيكون له مدلولا مغاير في مفهوم الجماهير. وبهذا الصدد يؤكد **برهان غليون** أن "كل ارتكاس للسياسة إلى مستوى العقيدة دينية كانت أو علمانية، هو حكم عليها بالفناء ويقول: "إن قوة الأمم التي تملك مصير العالم وتمسك بزمام

الحضارة في عصرنا هذا تعود إلى دور "إبداع مبدأ المواطنة" أي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي"هي قاعدة التضامن والتماهي ومصدر الحرية كقيمة مؤسسة وغاية للجميع ولكل فرد معا" (43).

- **الموروث الثقافي المحلي**: كالثقافات المحلية والعادات والطباع المشتركة والقيم الوجدانية والأعراف الاجتماعية بوصفها قوانين داخلية لها قدسية خاصة، والتي تتمتع بقدر غير معقول من مشاعر الولاء للجماعة ذات الصلات القرابية والروابط الدموية، إضافة إلى الاعتبارات الجهوية والعرقية والأيديولوجية والدينية والطائفية والمذهبية غيرها، والتي يصعب استبدالها بعلاقات المواطنة ومشاعر الولاء للقوانين والدساتير والوطن فقط المستوردة من محيط نشأة مغاير ثقافيا وجهويًا ودينيا عرقيا.
- **تشرذم العالم العربي وتشتته إلى ذرات**:غير قابلة للانصهار والتوحد ضمن بوتقة واحدة، لتشكيل كتلة اقتصادية واجتماعية وسياسية لمقاومة التخلف والتبعية وتحقيق السيادة والاستقلال التام. بسبب تضارب المصالح و النعرات القبائلية والطوائف المذهبية والأيديولوجيات المتباينة والتبعية للغرب، وعدم تحكيم العقلانية الرشيدة في وضع إستراتيجية محكمة؛ لتحقيق شراكة متوازنة على الصعيد الاقتصادي من شأنها تعزيز السيادة الوطنية لهذه البلدان العربية والأمة الإسلامية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبلوغ مرحلة متقدمة من التقدم الحضاري لاسيما في ظل توفير جميع الظروف الموضوعية لنجاح شراكة مثالية.
- **مصلحة الغرب أولا ثم قبل دمقرطة العالم العربي إن أمكن:**

فزع الغرب المتزايد (44). وغير المسبوق من الإسلام والمسلمين، لانتشاره سريعا، ثاني ديانة في أوروبا بعد المسيحية، وصول الجيل الثاني والجيل الثالث من المواطنين الفرنسيين المسلمين من ذوي الأصول العربية (أبناء المهاجرين من الجاليات العربية لاسيما شمال إفريقيا)، إذ يعتقد أنه وعبر قنوات وآليات الديمقراطية، وحقوق المواطنة، وشعاراتها الإنسانية الخلابة والعلمية المبهرة سيتمكن هؤلاء من تقلد مناصب سياسية ونقابية و اقتصادية مهمة، قد تؤثر

على مصلحة الغربيين الأصليين أنفسهم، فينقلب السحر على الساحر. إذ تمنح الحرية الممنوحة باسم الديمقراطية فرصا متساوية للتمكين للجميع إذ يتساوى المسيحيون من ذوي الأعراق الآرية مع نظرائهم من المسلمين من ذوي الأعراق السامية حيث ستذوب عوامل التفوق وبالتالي التفاضل بين الأجناس البشرية، وهذه مفارقة غير معقولة وغير قابلة للتنازل من طرف الغرب، كما يخول حق المشاركة في الحياة السياسية بلوغ العرب مناصب قيادية ذات أهمية للجميع قد يكون لها الأثر في اتخاذ وصناعة القرارات المصيرية في مجال إحراز تقدم أكبر في اكتساب المكاسب السياسية.

- عدم الاستقرار الأمني الربيع العربي؛ في منطقة الشرق الأوسط خصوصا (أزمة فلسطين، وأزمة العراق، وأزمة سورية وأزمة لبنان وأزمة اليمن) وفي المغرب العربي (أزمة ليبيا وأزمة تونس وأزمة مالي وأزمة مصر والسودان وأزمة الصحراء الغربية) وما نجم عنه من تفاقم ظاهرة الإرهاب تحت مسمى "القاعدة"، وتحت لواء الدولة الإسلامية، وتوسع نشاطاتها بخلق فروق وقواعد تابعة في بعض من هذه البلدان العربية؛ أضحت بؤرا من جهة لاستقطاب مناصرين ومؤيدين من مسلمي العالم الغربي والعربي، ومن جهة أخرى لإثارة المخاوف والقلق والمتاعب لدى عديد من الدول العربية والغربية، وما قد ينتظر منه، حيث أضحى الغرب وهو الحارس الأمين على تطبيق مبادئ الديمقراطية يشجع بل ويدفع الأنظمة الاستبدادية لإحكام السيطرة على هذه الجماعات، مما يعيق بشكل آخر جهوده في نشر ثقافة المواطنة وتكريس الديمقراطية الحقة شكلا ومضمونا (تناقض بين القول والعمل).

وفي العموم، فإن أنظمة الدول العربية جعلت من منظمات المجتمع المدني في البلاد العربية هياكل خاوية لا منعدمة الروح ولا فاعلية لها، تفتقد القدرة على تأكيد وبلورة رسالتها الحضارية في مجال النضال السياسي والنقابي والإنساني على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، من أجل تحقيق المكاسب المشروعة، والتي يحددها وينص عليها ميثاق حقوق الإنسان لدى هيئة الأمم المتحدة. وهذا بفعل آليات وقواعد مترسخة ضمن ممارسات وتقاليد يصعب تجاوزها أو

مكافحتها بين عشية وضحاها ودون وعي اجتماعي شامل لكافة فئات وممثلين فعليين حاملين هموم الشعوب وآلامهم.

وفي ضوء ذلك؛"فإنه [45]. من العسير أن يصبح الأفراد مواطنين في مجتمع يفتقد إلى مجتمع مدني، كما لا يمكن وجود مجتمع مدني في غياب دولة ديمقراطية، لأنه كما يرى **سميح فرسون**: فالديمقراطية تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره يستحيل أن توجد دون مجتمع مدني.

الخاتمة:

ينم واقع البلدان العربية وأن اختلفت من حيث نشأة الدولة فيها وأيضا من حيث نوع الاستعمار ومدة إقامته بها ومدى قدرته على تحقيق الدمار الشامل في بنيتها، كما وتختلف من حيث الكثير من العوامل والظروف الموضوعية كالموارد الطبيعية والثروات المعدنية وأيضا الكم البشري والخصائص الثقافية النوعية، دون أن نغفل بعد التعدد العرقي والجنسي والمذهبي. فكلها عوامل من شأنها أن تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في مسار التحول الديمقراطي الذي تعيشه أغلب هذه البلدان، والمجتمع الديمقراطي موجود شكلا ويحتاج إلى روح، والروح لن تتواجد ولن تفرض حياتها في جثة الديمقراطية إلا بالنضال السياسي الذي يؤججه الوعي السياسي والاجتماعي وتذكي ناره تكامل جهود مؤسسات المجتمع المدني في شكل إعادة هيكلة جديدة تنظر في سبل الفعالية والخطى العملية الذكية لأن مسافة ألف ميل تبدأ من خطوة وتحقق المواطنة ووثوقها بالمجتمع المدني أيضا يبدأ من خطوة.لذا يتطلب الموضوع توفر الآليات الآتية:

- ✓ الإيمان القوي والوعي بفكرة التحول من أجل بناء مجتمع مدني حقيقي.
- ✓ تبني أهداف نبيلة ومحددة تكون السيطرة فيها للمصلحة العامة.
- ✓ الشفافية في التنظيم والتسيير فالهدف هو ممارسة التنسيق والتعاون.
- ✓ تكريس المواطنة كثقافة وكفعل يمارس ولن يكون إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي تكون له القدرة على الموازاة بين العناصر التي تكون المجتمع من حيث الحقوق والواجبات التي تكفل لنا ممارسة سلوك المواطنة الحقة.
- ✓ أهمية إدراك العلاقة التفاعلية والدور المؤسساتي للمجتمع السياسي والمجتمع المدني معا للنهوض بالمجتمع الديمقراطي.
- ✓ إعطاء أهمية كبرى للمهتمين والباحثين من ذوي الكفاءات في مجالات عدة (السياسي، الإعلامي، الثقافي، والسوسيولوجي...) والتي من شأنها قيادة البلاد العربية والإسلامية نحو مساعي تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

- ✓ الكفاءة الإعلامية للأدوار التي تمارسها مختلف وسائل الإعلام من خلال البحث والتقصي والتبليغ على أن تكون بشكل ديمقراطي.

❖ **هوامش البحث:**

(1) الحبيب الجنحاني : **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن ، النجاح ، الدار البيضاء، المغرب، 2006، ط49،ص:21 -22.

(2) محمد أحمد نايف العكش: **مؤسسات المجتمع المدني- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**- دار الحامد، عمان، 2012، ص:32.

(3) أحمد شكر الصبيحي: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008،ط2، ص: 122.

(4) المرجع السابق، ص:122.

(5) علي عبد الصادق : **مفهوم المجتمع المدني - قراءة أولية** - الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2007، ص:29-30.

(6) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص :123.

(7) المرجع السابق، ص:124.

(8) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص:34.

(9) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص:31-32.

(10) رمزي أحمد مصطفى: **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني**، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 2008، ص: 41.

(11) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص:32-33.

(12) محمد أحمد نايف العكش، مرجع سبق ذكره ،ص:36.

(13) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص: 36-37.

(14) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص: 23.

(15) الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دار الفكر، د مشق، 2003، ص: 31.

(16) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص: 13-14.

(17) عبد الله بوصنوبرة: **المجتمع المدني والمشاركة الشعبية- الضمان لترشيد الحكم**، أشغال الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، تنظيم قسم علم الاجتماع، جامعة فرحات عباس- سطيف- 2007، ص: 151-153.

(18) علي خليفة الكواري: **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ط2، ص: 38.

(19) انظر: كنزة عيشور:**دور الإذاعة المحلية في نشر ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة**، دراسة ميدانية ببعض ثانويات مدينة سطيف، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص: علم اجتماع الاتصال والعلاقات العامة، إشراف: أ .د. دبلة عبد العالي ، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص: 107.

(20) علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره، ص: 33.

(21) عبد الله بوصنوبرة: مرجع سبق ذكره، ص: 143.

(22) علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره ، ص: 34.

(23) محمد نجيب عبد المولى وآخرون: **دليل تسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، وزارة التربية ومنظمات الأمم المتحدة، تونس، 2014، ص: 46

(24) علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره، ص: 32-33.

(25) عصمت حسن العقيل، حسن أحمد الحياري: "**دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة**"، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 10، العدد 4، 2014، ص: 518.

(26) حسين فريجة: **المواطنة تطورها ومقوماتها**، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، أفريل 2010، ص: 19.

(27) انظر: كنزة عيشور: **دور الهيئات الرسمية في ترسيخ ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة**، أشغال الندوة العلمية الوطنية حول:**المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية- دراسات وأبحاث**- إشراف ومراجعة وتنسيق أ.د: نادية سعيد عيشور، قسم علم الاجتماع، منشورات حسين راس الجبل، قسنطينة، يوم: 15 مارس 2016، ص: 220 .

(28) أنظر: علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص: 22-24. (بتصرف).

(29) غوستاف لوبون : **الثورة الفرنسية وروح الثورات**، ترجمة: عادل زعيتر، دار التنوير، بيروت، القاهرة، تونس، 2013، ص: 183.

(30) نايف بلوز: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، منشورات جامعة د مشق، 1999، ط5، ص: 67.

(31) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص: 24-27.

(32) نايف بلوز: مرجع سبق ذكره، ص : 67-71.

(33) أنظر: كنزة عيشور: **دور الإذاعة المحلية في نشر ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة**، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

(34) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص: 74.

(35) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره ، ص: 126-127.

(36) أنظر: الصفحة 5 من المقال الحالي.

(37) نادية عيشور: **العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة**، أشغال الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، ص: 261-262.

(38) لقد تم استقصاء هذه المعلومات من: "**برنامج دراسة المجتمع**"، محاضرات في منظمات المجتمع المدني، دراسة أجرتها: أ.د : ليلى عبد الوهاب، مركز التعليم المفتوح- جامعة بنها، ص: 24-26.

(39) ميرفت رشماوي وتيم موريس: **نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي**، دراسة تطبيقية رقم 20، 2007، ص:16-28.

(40) **أنظر: الصفحة 10 من المقال الحالي.

(41) الحبيب الجنحاني: مرجع سابق، ص: 05.

(42) الأب وليم سيدهم اليسوعي:**المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل الميداني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص: 271.

(43) الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: مرجع سابق، ص: 32.

(44) الحبيب الجنحاني: مرجع سبق ذكره، ص: 43.

(45) علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره، ص: 34.

(46) للاستزادة وللاطلاع أكثر على الموضوع أنظر: نادية سعيد عيشور: **الإسلام كما يراه الغرب- بين ممارسات الواقع وتنبؤات المستقبل**- منشورات جامعة فيلادلفيا، الأردن، أفريل-2006، الموقع الإلكتروني للاطلاع: www.Philadelphia@edu.go.

(47) رابح كعباش: **سوسيولوجية الدولة**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006، ص: 187-188.